سوء توزيع الثروة وتدني مؤشرات التنمية الاقتصادية كمحرك للتغيير في العالم العربي
ــ حالة دول المغرب العربي ــ

د/ نورالدين جوادي – جامعة الوادي

ملخص :

تحاول هذه الدراسة تحليل دور سوء توزيع الثروة وتدني مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة كمحرك اقتصادي للحراك السياسي الذي شهدته الدول العربية مؤخراً، متخذين من دول المغرب العربي كدراسة حالة، خاصة منها التي شهدت أعنف تلك التحركات. وفي البداية سوف نحاول استحضار الإطار النظري والفكري الذي حاول من خاض فيه تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي وبين حسن توزيع الثروة، ومدى قدرة النخب الحاكمة على تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصاديين مرضيين للرأي العام.

الكلمات المفتاح : المغرب العربي، الحراك السياسي، التنمية الاقتصادية، سوء توزيع الثروة.

This study try to analyze the role of bad distribution of wealth and low level of economic development indicators in the recent political movement in Arab countries, case of Maghreb countries.. At first, we will try to remind the theoretical and conceptual framework of relationship between political stability and good distribution of wealth, and the ability of the governments to achieve high rates of development growth.

Keys words: Maghreb, the political movement, economic development, bad or poor distribution of wealth.

1. مدخل :

منذ العام 2010، ومع انطلاق الأحداث في الكثير من الدول العربية في ظل ما يسمى إعلامياً بالربيع العربي، تصاعد الجدل إلى أوجه حول المرجعيات الرئيسة التي غذت تلك الأحداث، وبرغم كدس البحوث والدراسات التي اختزلت الوضع العربي الراهن في البعدين السياسي والديني خاصةً، إلا أن استبطان الأحداث منذ بدايتها في تونس (كما هو مشاع) إلى يومنا هذا يدعم وبقوة فكرة تقديم المحرك الاقتصادي قبل كل ذلك، سيما والوضع الاقتصادي الجد هش وغير المستقر الذي تعاني منه تلك الدول، وخاصة دول الشرارة الأولى كما يسمونها كتونس وليبيا.

ولعل إشكالية سوء توزيع الثروة، كانت ولا تزال من أكثر المحركات الاقتصادية التي تسهم على الدوام في إشعال فتيل التغيير والحراك الاجتماعي، ونعتقد أنه العامل الاقتصادي الأكثر تسببا لما جرى في

الدول العربية جراء الأحداث الأخيرة، سيما عند تزامنه مع تدني شبه مستقر في كل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل دور سوء توزيع الثروة وتدني مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة كمحرك اقتصادي للحراك السياسي الذي شهدته الدول العربية مؤخراً، متخذين من دول المغرب العربي كدراسة حالة، خاصة منها التي شهدت أعنف تلك التحركات.

وفي البداية سوف نحاول استحضار الإطار النظري والفكري الذي حاول من خاض فيه تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي وبين حسن توزيع الثروة، ومدى قدرة النخب الحاكمة على تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصاديين مرضيين للرأي العام.

2. في العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية :

في حقل العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية سال حبرٌ كثير، وحاول عدد كبير من الباحثين تحليل العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية المحققة وبين امكانيات الاستقرار السياسية وعدم الانفلات الأمني للدول، وسوف نحاول في هذا العنصر التركيز على ذكر أهم تلك المحاولات[1].

وتنطلق هذه الورقة من فرضية أن : النمو المحقق (أو المصطنع) وبقدر ما رُوج سياسياً ولأعوام لدعم النظم القائمة، بقدر ما تسبب عرج التوزيع العادل للتنمية في خلق وضع من عدم استقرار سياسي عربي.

ونظرياً، تتسق هذه الفرضية مع العديد من النظريات التي انتشرت خمسينيات للقرن الماضي، والتي ربطت شروط التحول السياسي بوضع الاقتصاد، كدراسات: مارتن ليبست[2]، ودافيد أبتر[3] حول صعوبة الاستقرار السياسي بلا تنمية اقتصادية[4]. ونظرية التحولات السياسية لكل من اسيموجلو وروبنسون مطلع القرن الحالي، والمعتمدة على تجارب دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، والتي أشارا فيها إلى أن المجتمعات التي يتحكم في مقدرتها نخبة غنية لا تراعي مصالح الفقراء، تمتاز بنظام هش مهدد بالثورة عليه، خاصة عندما تكون تكلفة الفرصة البديلة لهذه الثورة منخفضة، كما هو الحال في أوقات الكساد وانتشار البطالة. ووفقاً لهذه النظرية، فإن مجرد التهديد بالثورة يؤدي إلى إجبار الفئة الحاكمة الغنية على التغيير. فقد حدث تحولات في دول من مثل الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، بيرو، أوروجواي، والفلبين في الأوقات التي تعرضت فيها لمشاكل اقتصادية خطيرة فرغم تعدد أسباب تغيير الأنظمة، إلا أن العوامل الاقتصادية وتضارب المصالح بين فئات المجتمع المختلفة يبدوا أنها أحد أهم الأسباب على أرض الواقع[5].

ومنذ عقود قليلة شهد مناخ الاستثمار في منطقة المغرب العربي تحسنا كبيراً، فالعام 2015، وعلى سبيل المثال، وكما أشارت لذلك بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فقد صُنفت دول المغرب العربي (تونس، والجزائر، والمغرب) في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 39.2 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وهو ما يعكس تحسن أدائها وجاذبيتها بنسبة 1.38% مقارنة بالعام 2013[6]. وقد شكل ذلك استقطاباً لاستثمارات رأس المال الخليجي، مستنداً إلى غير قليل من عدة بواعث أخرى عززت توجهات

الخليجيين تجاه شمال أفريقيا، حتى بلغت الاستثمارات الخليجية في إقليم اقتصاد المغرب العربي عتبة الربع (25%) من إجمالي الاستثمارات الدولية فيها. وقد عرفت تلك الاستثمارات نمواً عظيماً منذ بدايات تسعينيات القرن الماضي: فبين العام 1990 إلى نهايات العام 2014 تضاعف حجم الاستثمارات الخليجية في إقليم المغرب العربي بأكثر من 80 مرة، من حدود أقل من 40 مليون دولار العام 1990 (حوالي 10% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة) إلى حوالي 3 مليار دولار العام 2012 (قرابة 40 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة).

وفي تونس مثلاً، وبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، نمى الناتج المحلي الإجمالي التونسي من 19.5 مليون دولار العام 2000 إلى أكثر من 29 مليون العام 2005 ثم 41 مليار العام 2008. منعكساً على متوسط نصيب الفرد التونسي منه، والذي ارتفع من 2244 دولار العام 2000 إلى 2316 دولار العام 2005 و4884 دولار العام 2007. ولكن في ظل ما افترضناه، حول العلاقة بين : أرقام النمو وتوزيع التنمية والاستقرار السياسي، فإن هذا الوضع الاقتصادي الكلي التونسي (والمغاربي والعربي عموماً) الإيجابي، تحول إلى فتيل ثورة للتغيير عندما تزامنت مع سوء توزيع حاد للثروة.

وترتبط دراسات التوزيع غالباً بمتابعة مؤشر جيني، وتأكيد التحسن من خلال تناقصه زمنياً، وهو ما حدث عكسه عربياً، فقد شهد المؤشر ارتفاعاً من حدود 36 نقطة العام 1988 إلى أكثر من 40 نقطة العام 2007 كمتوسط لسبع دول توفرت بياناتها.

الجدول (01) تراجع معامل جيني في تونس والمغرب 2000/1990

	تونس	المغرب
معامل جيني 1990 (%)	40.2	39.1
معامل جيني 2000 (%)	40.8	39.7
معدل التدهور السنوي في عدالة التوزيع (%)	0.15	0.15

المصدر : علي عبد القادر، اتجاهات توزيع الانفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، 2006، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الجدول (02) معامل جيني ومتوسط الدخل في تونس والجزائر للفترة 2000/1982

الدولة	السنة	معامل جيني	متوسط الدخل
تونس	1985	0.430	1141
	1990	0.400	1520
	1994	0.410	1781
	1995	0.417	2013
	2000	0.409	2244

الجزائر	1988	0.400	2177
	1995	0.353	1484
	1998	0.395	1667

المصدر : سليمان القدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، المعهد العربي للتخطيط، القاهرة، 2002، ص 14.

وبأكثر تفصيل، ومن خلال تحليل مكونات مؤشر جيني، شكل عدم المساواة في الدول العربية عموماً حوالي 23% من إجمالي عدم المساواة فيها العام 1999، وحوالي 20% العام 2000. ومن جانب آخر فقد شكل مكون عدم المساواة بين الدول حوالي 57.4% من إجمالي عدم المساواة العام 1999. أما المكون المتطابق، فقد شكل حوالي 20% من إجمالي عدم المساواة العام 1999 وحدود 39% العام 2000.

الجدول (03) مكونات معامل جيني العربي 2000/1990

	1990	2000	التغير
عدم المساواة داخل الدول	9.11	8.60	- 0.51
عدم المساواة بين الدول	22.87	18.12	- 4.75
المكون المتطابق	7.88	17.23	+ 9.35
معامل جيني	39.86	43.95	+ 4.09

المصدر : علي عبد القادر، اتجاهات توزيع الانفاق في الدول العربية، مرجع سابق.

وعند تتبع الانفاق الاستهلاكي حسب الشرائح السكانية، يمكن ملاحظة لا مساواة جد خطيرة، فخمس السكان الأفقر عربيا يحصلون على متوسط 6.7% من الانفاق، بينما الخمس الأكثر ثراءً يستحوذون على حوالي 47.2%. ويبلغ متوسط نسبة حصة أفقر إلى أغنى 20% من السكان حوالي 8.3% فقط.

الجدول (04) هيكل التوزيع الانفاق في بعض دول المغرب العربي 2007/2000

	أقل 20% من السكان	ثاني 20% من السكان	ثالث 20% من السكان	رابع 20% من السكان	خامس 20% من السكان	نسبة أعلى إلى أقل من 20% من السكان
تونس	5.9	10.3	14.9	21.0	47.9	8.1
الجزائر	7.8	11.6	15.8	21.6	43.2	5.5
المغرب	6.5	10.5	14.5	20.6	47.9	7.4
موريتانيا	6.2	10.5	15.4	22.3	45.6	7.4
المتوسط العربي	6.7	10.6	14.7	20.7	42.2	8.3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 31.

3. واقع مؤشرات التنمية الاقتصادية وأثرها في تحريك عجلة التغيير السياسي:

منذ منتصف القرن الماضي، ومع بداية موجات التحرر السياسي وفك الوصاية، وبرغم الجهود الإنمائية الكبيرة التي طبقتها حكومات دول المغرب العربي، إلا أنه وبرغم التطور الإيجابي لأرقام مؤشرات النمو تلك، إلا أنها وفي الحقيقة تبقى تحت سقف أنها أرقام متدنية مقارنة بما يجب أن يكون.

3. 1. معدل النمو الاقتصادي :

باستحضار المعلومة الاحصائية، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي لم تتجاوز معدلات النمو حدود 3% في أقصاها: ففي تونس مثلاً وخلال قرابة ربع قرن للفترة ما بين 1985 إلى 2009 قبل احتجاجات الربيع العربي فيها، لم يتخطى متوسط معدل النمو عتبة 2.66%. أما الجزائر 0.68%، موريتانيا 1.14%. كما أن متوسط معدل النمو في الناتج الإجمالي العربي منذ العام 2000 وحتى 2010 لم يتجاوز 4.9%[7]، وبالتفصيل: مثلا تونس 3.7%[8].

الجدول (06) : متوسط معدل النمو في بعض دول المغرب العربي قبل الأحداث (1985 ــ 2009)

	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
متوسط معدل النمو (%)	2.66	0.68	2.40	1.14

المصدر : أشرف العربي، الربيع العربي : مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، مجلة التنمية والدراسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط/الكويت، المجلد 25، العدد 01(يناير 2013)، ص 124.

3. 2. مؤشرات أهداف الألفية الإنمائية:

بالنظر في مؤشرات مدى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة (1990 إلى 2015) وإلى غاية العام 2012، فالمشهد أسوء، فجل المؤشرات الثمانية بقيت عند سقف إمكانية كبيرة للتحقيق دون تحققها: في تونس 4 مؤشرات من بين 6 مؤشرات التي توافرت البيانات حولها كانت الإشارة عليها إمكانية كبيرة للتحقيق، ولم يتحقق سوى مؤشر واحد هو تعميم التعليم الابتدائي. أما ليبيا، وبرغم العائدات النفطية الهائلة، لم يتحقق أي هدف إنمائي، ومن بين 6 مؤشرات التي توافرت البيانات مؤشر واحد فقط كانت إشارته إمكانية كبيرة للتحقيق و5 الباقية كانت الإشارة عليها إمكانية في ظل بعض التغييرات. وسوريا، وبرغم توافر المعطيات حول 7 مؤشرات من إجمالي 8 مؤشرات التي اعتمدتها أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة، فكل المؤشرات لم تتحقق وبقيت الإشارة عليها إمكانية كبيرة للتحقيق.

الشكل (01) مؤشرات وضعية تحقيق أهداف الألفية الإنمائية (1990 إلى 2015) إلى غاية 2012

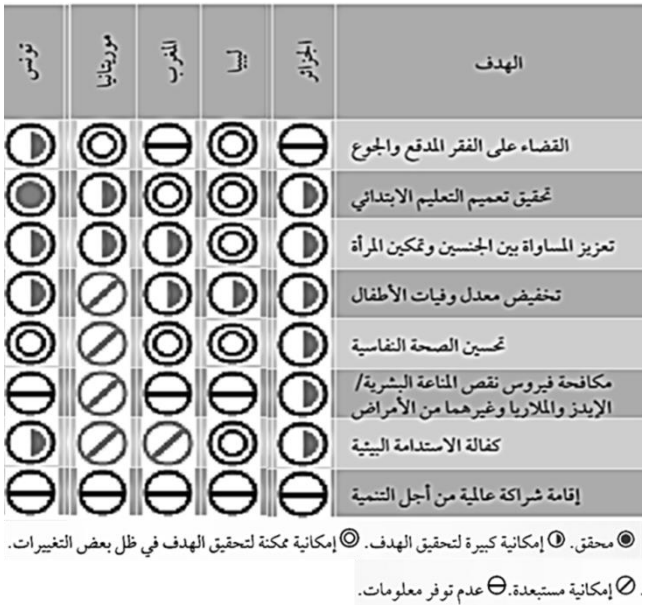

المصدر : موقع الأهداف الانمائية للألفية، الأمم المتحدة.

كل ذلك شكل بيئة خصبة لتغذية المعارضة، واستقطاب فئات واسعة من المجتمع وإثارتها ضد الأنظمة القائمة، وتكوين إرهاصات هيجان اجتماعي وسياسي، من الصعب جداً التكهن بأطرافه وامتداداته، سيما في ظل مستوى معيشي يثقل كاهل الطبقة الوسطى التي آلت للزوال، وبمستوى أسعار كارثي، ومعدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك العربي[9] تضاعف من 1.9% العام 2000 إلى أكثر من 9.4% العام 2008.

الجدول (06) : معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك 2000 إلى 2008

	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تونس	3.0	2.7	3.6	2.0	4.1	3.1	5.0	3.7
الجزائر	0.3	2.6	3.6	1.6	2.3	3.7	4.9	5.7
ليبيا	- 2.9	- 2.0	- 2.3	2.0	3.3	6.7	10.4	2.4
المغرب	1.9	1.2	1.5	1.0	3.3	2.0	3.9	2.8
موريتانيا	6.8	5.3	10.4	12.1	6.2	7.3	7.3	2.2

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 23 .

3. 3. البطالة :

متوسط معدل البطالة، حسب آخر البيانات تجاوز 14.6% أكثر من ضعف المتوسط العالمي 6.2% العام 2010 : تونس 15% وتجاوز بين فئة الشباب 30% العام 2012، سورية بين فئة الشباب تجاوز 43% و11.4% لحاملي الشهادات الجامعية، و70% لطالبي العمل لأول مرة. وعن ليبيا وبرغم ضبابية المعطيات فإن الكثير يؤكدون أن معدل العاطلين تجاوز 25 % نهاية العام 2010.

الشكل (02) : معدلات البطالة لبعض الدول العربية العام 2009

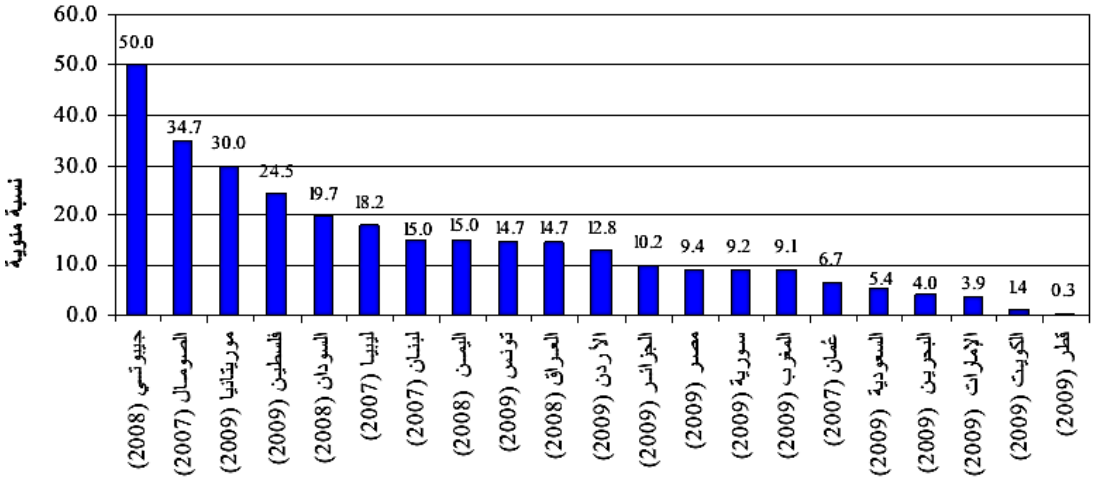

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 37 .

ومن ناحية القيمة الإجمالية للاستثمار تراجعت العام 2009 (أي قبل الأحداث مباشرة) بنسب عالية عما كانت عليه العام 2008. كما أن معدل نمو الاستثمار تهاوى بشكل جد عال العام 2009 في معظم المنطقة : تونس (-7.4%)، المغرب (-8.9 %)، موريتانيا(-22.3 %). وحتى بقية الدول التي لم ينخفض فيها، كانت نسب ومعدلات نموه أقل مما يجب أن يكون : الجزائر (2.3 %)، وتلاشى مع ذلك بصيص الأمل الذي كان عمال المغربي العربي ينظرون منه لشغل مناصب عمل.

الجدول (07) : معدل نمو الاستثمار في دول المغرب العربي العام 2009 قبل الحداث

	نسبة الادخار للناتج الإجمالي	نسبة الاستثمار للناتج الإجمالي	معدل نمو الاستثمار
تونس	21.9	24.8	7.4 -
الجزائر	49.4	46.7	2.3
ليبيا	55.6	32.6	15.4
المغرب	21.1	32.6	8.9 -
موريتانيا	7.3	25.2	22.3 -

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 28 .

3. 4. التضخم والفقر:

برغم تحسن مستويات الدخل الفردي وتراجع معدلات الفقر من الناحية البيانية في كل الدول المغاربية، إلا أنه ومن الناحية الموضوعية والواقعية لم يرقى هذا التحسن إلى مستوى إرضاع الرأي العامل والمواطن البسيط، خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم التي تمتص تلك الزيادات وتلغيها واقعياً.

الجدول (08) معدلات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية لسنوات مختارة قبل الأحداث

الدولة	سنة	انتشار	عدد	سنة	انتشار	عدد	التغير	التغير

	المسح	الفقر (%)	الفقراء 1995 (مليون)	المسح	الفقر (%)	الفقراء 2005 (مليون)	السنوي في معدل الفقر (%)	السنوي في دخل الفرد الفعلي (%)
الجزائر	1994	14.1	4.1	2006	5.6	1.8	7.4 -	1.0
المغرب	1990	13.1	3.5	2007	9.0	2.7	2.2 -	1.5
تونس	1990	7.0	0.7	2005	3.8	0.4	4.0 -	3.8
المغرب العربي	/	12.7	8.3	/	6.8	4.9	4.8 -	1.6

المصدر : التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ص 07.

الجدول (09) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي 2009/2000

الدولة	2000	2005	2006	2007	2008	2009
تونس	2244	3216	3398	3811	4349	4174
الجزائر	1801	3133	3503	3940	4915	3959
المغرب	1288	1973	2152	2439	2857	2872
ليبيا	6130	7186	8113	9642	11860	8469

المصدر : التقرير العربي الموحد 2010، ص 22.

شهدت معدلات التضخم بدءاً من 2006 ارتفاعاً مستمراً حتى بلغ أقصاه العام 2008 بمعدل 13.8%: نفس المعدل باليمن (2001 إلى 2010). تونس 6%، ليبيا 10.4%، و15.7% في سوريا.

الإخفاق في تخفيض الفقر، فالإضافة إلى التعتيم الإحصائي وما يفرزه ذلك من صعوبة في تحليل تحقيق أهداف الإنمائية الألفية في المنطقة، البيانات المتاحة حسب خطوط الفقر الوطنية كارثية : اليمن ارتفعت نسبة الفقر من 19% العام 1992 إلى حوالي 35% العام 2006، وفي مصر بقيت فوق عتبة 22% حتى العام 2008 وبقيت في سورية فوق 12%.

الشكل (03) : التقدم في تحقيق غاية تخفيض نسب الفقر في الفترة ما قبل اندلاع الأحداث.

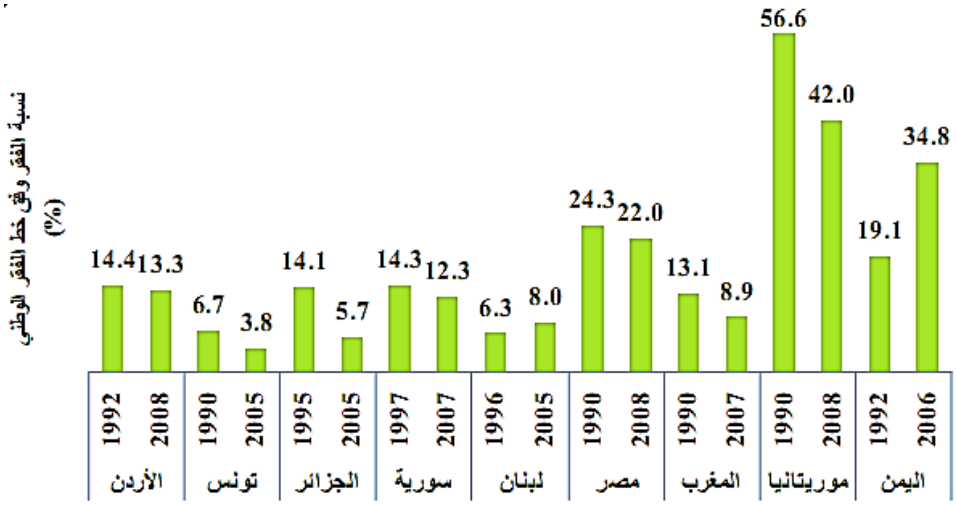

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 30 .

وإجمالي الدين الخارجي الضاغط على التنمية والذي يمتص إيرادات الدولة وفوائضها المالية، تجاوز العام 2009 حدود 162 مليار دولار مقارنة بأقل من 142 مليار دولار العام 2006 : تونس 21 مليار دولار العام 2009 مقارنة بحوالي 18 مليار العام 2006، ومصر أكثر من 33 مليار دولار العام 2009 مقارنة بأقل من 29 مليار دولار العام 2006[10].

4. الخلاصة :

الخلاصة أنه بين وضع الاقتصاد والحراك السياسي تداخل، خاصة وفق النسخة العربية عموماً التي تتسم بعدم استقرار سياسي وتخبط اقتصادي مزمنين، ما أفرز حالة من عدم الرضا عن مستوى المعيشة بلغت حدود 35% العام 2010 (حوالي 120 مليون عربي)، وبالتفصيل : 22.8 مليون مصري غير راضين عن مستواهم المعيشي، 17.3 مليون عراقي، 12.9 مليون يمني، 12.6 مليون مغربي ... الخ[11].

كما أن سنة 2011 لم تكن استثنائية فحسب، بل هي سنة تأسيسية، فقد كانت التحولات من العمق، بحيث ألغت كل ما سبقها من مسلمات ومؤسسات وشخصيات وعقليات وسلوكيات ...الخ، وأسست لكل ما بعدها[12]. وأثبتت أن إشكالية سوء توزيع الثروة، كانت ولا تزال من أكثر المحركات الاقتصادية التي تسهم على الدوام في إشعال فتيل التغيير والحراك الاجتماعي، وأنه العامل الاقتصادي الأكثر تسببا لما جرى في الدول العربية والمغاربية جراء الأحداث الأخيرة، سيما عند تزامنه مع تدني شبه مستقر في كل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

وبرغم أن هنالك خلاف قائم حول الحصاد العربي والمغاربي من الأحداث الراهنة. ولكن ودون أدنى شك، قد لا يمكن تجاوز حقيقة أن أحداث ما يدعى بالربيع العربي قد أثرت سلباً على اقتصاديات المنطقة خاصةً منها التي شهدت نشوب تلك الاحتجاجات (على الأقل على المستويين القصير والمتوسط)، فمعدل النمو الاقتصادي مثلاً في الدول العربية التي شهدت وبشكل مباشر أحداثاً من ذلك النوع كان سالباً خلال العام 2012، ويتوقع أن يستمر سالباً هذا العام 2013، كما أن تلك الاقتصاديات شهدت انخفاضاً ملموساً في

صادراتها، وتدهوراً واضحاً في حساباتها الجارية، إضافة إلى تراجع جد ملحوظ في الاستثمارات الوطنية والأجنبية وبالتأكيد ارتفاعاً حاداً في الأسعار[13].

الشكل (04) : الآثار الاقتصادية المتوقعة للربيع العربي على بعض الاقتصادية العربية

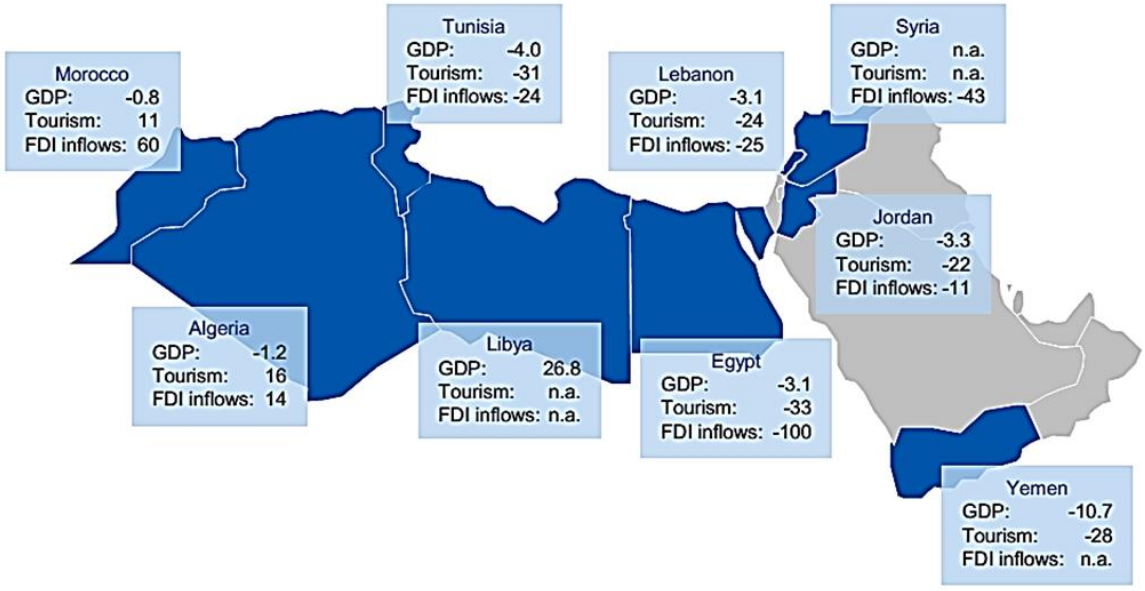

ـ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : الفرق بين نسبة النمو الحقيقة للناتج المحلي الإجمالي في 2012/2011 و2010/2000.

ـ السياحة (Tourism) : العام 2011 مقارنة بالعام 2010 (%).

ـ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) : العام 2011 مقارنة بالعام 2010 (%).

Sources: UNCTAD, IMF, National Authorities, DB Research

وستدخل أحداث 2011 التاريخ بوصفها تأسيسية ليس في تونس وليبيا فقط، بل في المنطقة العربية والمغاربية بأسرها[14]. وهو ما يمكن لمسه من خلال ما قامت مجمل حكومات الدول المغاربية في إطار التعامل مع الوضع من الإجراءات والقرارات الاقتصادية، والتي لخصها البنك العالمي 6 إجراءات أساسية، يلخصها الجدول أسفله.

الجدول (10) : أهم الإجراءات المتخذة من طرف بعض العربية تجاه موجات الربيع

	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الاجتماعية	زيادة الإنفاق على البنى التحتية	رفع التوظيف في القطاع العام	التكلفة الإجمالية من إجمالي الناتج المحلي
الجزائر	✓	✓			✓	✓	% 25
تونس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	/
المغرب	✓	✓		✓		✓	/

Source : World Bank, 2011.

وهي الإجراءات التي سوف يكون لها بعد انمائي ملموس على المدى الطويل، خاصة في ظل الضغوط الإصلاحية التي فرضتها الأحداث التي أشرفت عنها الشعوب من ناحية، وتحت ضغط الرغبة في البقاء على سدة الحكم لدى الأنظمة القائمة من ناحية ثانية[15].

المراجع :

[1]. نورالدين جوادي، قراءة في المرجعية الاقتصادية للربيع العربي كأرضية لفهم السبل والآفاق، دراسة فائزة بالجائزة الثانية لمسابقة الشباب البحثية التي نظمت على هامش منتدى الجزيرة التاسع، 4 إلى 6 ماي 2015/الدوحة، ص 02.

[2]. Seymour M. Lipset, ***Some Social Requisites of Democracy : Economic Development and political Legitimacy***, American Political Science Review, Vol 53, No 1, (March 1959), P 69 – 105.

[3]. David E. Apter, ***Some Economic Factors in the Political Development of the Gold Coast***, Journal of Economic History, Vol 14, No 4 (1954), P 409 – 427.

[4]. عبد القادر عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، **المستقبل العربي**، العدد 406 (كانون الأول 2012)، ص 61.

[5]. أشرف العربي، الربيع العربي : مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، **مجلة التنمية والدراسات الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط/الكويت، المجلد 25، العدد 01(يناير 2013)، ص 85 ــ 86.

6 . **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 34.

[7]. محسوب من طرف الباحث بالارتكاز على بيانات : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 19 .

[8]. IMF, ***World Economic Outlook***, April 2011, P 83 .

[9]. حول أثر العوامل الاقتصادية في تأجيج الاحتجاجات في مصر مثلاً، خاصة منها ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها، راجع : بهجت قرني، الربيع العربي في مصر : الثورة وما بعدها، **المستقبل العربي**، العدد 406 (كانون الأول 2012)، ص 76 – 77.

[10]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 388 .

[11]. عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على مجلس التعاون الخليجي، **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أبريل 2012)، ص3.

[12]. نورالدين جوادي، قراءة في المرجعية الاقتصادية للربيع العربي كأرضية لفهم السبل والآفاق، مرجع سابق، ص 07.

[13]. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (السعودية)، التقرير الاقتصادي : الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، العدد 2011/19، ص 33.

[14]. أشرف العربي، الربيع العربي : مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، مرجع سابق، ص 102.

[15]. نورالدين جوادي، قراءة في المرجعية الاقتصادية للربيع العربي كأرضية لفهم السبل والآفاق، مرجع سابق، ص 08.